

مع المضاد على جهة العموم وفي ذلك من الجمال ما لا يخفى
وقد يجاب عنه بان العمى مضاد للمانع الخاص والادراك
المضاد له وهذا الباب هذا الفصل
اهل الحق ان البارئ تعالى يجوز ان يرى وقد خالف في
ذلك المعتزلة وكل من قال بقولهم من الشيعة والروافض
ومعهم المعتزلة يرون ان البارئ تعالى لا يرى نفسه
فانه يستحيل ان يرى بغير حاسة والحاسة مستحيلة
عليه وهذه ابناء منهم على اصل اشتراط البنية وقد
سبق الفراغ من بطون اشتراطه وذهبت شذوثة
من المعتزلة الى ان البارئ تعالى يرى نفسه وانما يمنع
على المحمدين رؤيته من حيث انهم لا يرون الا بالهاسة
وهو يرى تعالى يرى بغير حاسة ولم يكن اتصال
الاشعة عندهم هولا شرط الا في تحقيق الادراك لا
في كونه مدركا والبارئ تعالى يرى عندهم بغير رؤية
كما قال اخوانهم انه عالم بغير علم ومذهب الكبي والتجار
امتاع ان يرى وعمدة معظم الاصحاب على تحقيق ان الوجود
مصحح للرؤية ويلزم منه صحة رؤية كل موجود كما سبق
النسبة عليه وهذا وان تقرير هذه الحروف فنقول
ثبت تعلق الرؤية بالاجسام وباعراض عديدة من انواع
مختلفة كالالوان والاكوان وثبت ان المعدوم يمنع ان
يرى واذا انحصر حوز تعلق الرؤية بالوجودات فاما
ان يكون الصحيح ما وقع فيه اختلاف الوجودات اما
وقع فيه اشتراكها والاول محال للزوم لتعلل الحكم الواحد
بدل مختلفه فيلزم القسم الثاني وهو ان الصحيح ما وقع
فيه الاشتراك سدا الذي وقع فيه الاشتراك لا يصح
ان

ان يكون عدما فتعين ان يكون ثبوتا وهو اما وجود
او حال والحال لا يصح ان يكون مصححا للزوم عدمه
رؤية الموجود فيلزم ان يكون موجودا ولا يصح ان يكون
ذلك الوجود ذاته اعلى وجود المرئي اذ يلزم قيامه
بالمرئي ويلزم من ذلك قيام المعنى بالعرض وهو محال
فهو وجود المرئي وفي ذلك تصريح بان الوجود مصحح
فهو مطرد في كل موجود فيلزم ان يكون كل موجود يصح
ان يرى هذا تقرير مسلك العقل واورد صاحب
الكتاب على نفسه سؤالين لحددهما انه لو كانت الرؤية
لا تتعلق الا بالوجود لما ادرك اختلاف الموجودات
فان الوجود بما هو وجود معقول واحد وانما تختلف
الذوات باحوالها فيدل على ان الرؤية تتعلق باخص
وصف الشيء وهذا سؤال اورده ابو هاشم وانباعه
فان متعلق الرؤية عنده اخص وصف الشيء وهو
حاله لا يصح ان تعلم على حيا لها فكيف يجوز ان تدرك
على حيا لها واجاب الاصحاب عن ذلك بوجهين لحددهما ان
الرؤية تتعلق بالوجود مع الحال وهذا من اجوبة القائلين
غير انه لم يطرد في ذلك في كل حال فان الاحوال المعللة
لا يصح ان ترى وكذا ان صفات العموم في المعاني تكون
السواد عرضا لونا فاختصاص الرؤية بذات العرض
مع اخص وصفه حكم في تعيين بعض الاحوال دون بعض
اجواب الثاني ان الرؤية لا تتعلق بحال اصلا والعلم
بالحال عند رؤية الوجود عندنا كما لعلم بالوجود عند
رؤية الحال عندهم ولزوم العلم بالاخص عند الرؤية